التنافس الأميركي- الصيني على قيادة النظام الدولي:
ضغط الاقتصاد وهواجس السياسة

م.د. عطارد عوض عبد الحميد(*)

الملخص:

تعد القوة الاقتصادية والمالية والتجارية وموارد الطاقة، من أهم دعامات المكانة والنفوذ للدول، فرادى أو مجتمعة، فالقدرات الاقتصادية التي يتم توظيفها كقوة، من شأنها أن تكون مرتكزاً لإدامة جوانب القوة الأخرى، لا سيّما العسكرية منها، هذا هو حال الولايات المتحدة الأميركية التي خططت منذ صدور (مشروع القرن الحادي والعشرين)، وسعت بقوة مستفيدة من أوضاع العالم وانهيار المنظومة الاشتراكية وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق، لتتسيَّد العالم وتكون القوة القائدة فيه، وما كان لهذا أن يتم في الاعوام 1991 – 2008، لولا قوة الاقتصاد الأميركي مدعوماً بالدولار كعملة تسويات دولية. وعلى وفق هذا لا يمكن المحافظة على الموقع العالمي من دون الحفاظ على القوة الاقتصادية الساندة له، وهو ما يبدو صعباً على الولايات المتحدة في ظل سعي أطراف كثيرة لمنافستها اقتصادياً، لا سيّما الصين التي تخطو بثبات وبهدوء دون إثارة لإزاحة الاقتصاد الأميركي عن قمة الاقتصاد العالمي. وإن حدث ذلك فإن مكانة الولايات المتحدة لن تكون كما كانت سواء على مستوى الدول الرأسمالية المتقدمة أم على المستوى العالمي.

وينطلق البحث من فرضية مفادها، (وجود ترابط عكسي بين المقومات الأميركية والصينية بالجانب الاقتصادي والسياسي وهواجسهما والتي تنعكس بدورها على طبيعة النظام الدولي مستقبلاً).

(*) تدريسية كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين.

وقد توصل البحث أن تشابك مصالح دول العالم وبخاصة ما بين القوى الكبرى، يجعل من حسم التنافس بين الصين والولايات المتحدة، أمراً مرهوناً بقدرة كل منهما على إدارته بحكمة دون الانزلاق إلى هاوية قد تكلفهما معا ثمناً باهظاً، وستكون فترة رئاسة دونالد ترامب للولايات المتحدة الأمريكية اختباراً صعباً للصين في إدارة علاقاتها مع واشنطن بحكمة وهدوء، وهو ما يعبر عنه الصينيون بمقولة مشهورة (نحن لن نهز القارب)، لذلك ستعمل على احتواء هياج الولايات المتحدة واندفاعها الجنوني للدفاع عن مكانتها، وقيادتها للعالم.

المقدمة

تعد القوة الاقتصادية والمالية والتجارية وموارد الطاقة، من أهم دعامات المكانة والنفوذ للدول، فرادى أو مجتمعة، فالقدرات الاقتصادية التي يتم توظيفها كقوة، من شأنها أن تكون مرتكزاً لإدامة جوانب القوة الأخرى، لا سيّما العسكرية منها، هذا هو حال الولايات المتحدة الأميركية التي خططت منذ صدور (مشروع القرن الحادي والعشرين)، وسعت بقوة مستفيدة من أوضاع العالم وانهيار المنظومة الاشتراكية وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق، لتتسيَّد العالم وتكون القوة القائدة فيه، وما كان لهذا أن يتم في الاعوام 1991 – 2008، لولا قوة الاقتصاد الأميركي مدعوماً بالدولار كعملة تسويات دولية. وعلى وفق هذا لا يمكن المحافظة على الموقع العالمي من دون الحفاظ على القوة الاقتصادية الساندة له، وهو ما يبدو صعباً على الولايات المتحدة في ظل سعي أطراف كثيرة لمنافستها اقتصادياً، لا سيّما الصين التي تخطو بثبات وبهدوء دون إثارة لإزاحة الاقتصاد الأميركي عن قمة الاقتصاد العالمي. وإن حدث ذلك فإن مكانة الولايات المتحدة لن تكون كما كانت سواء على مستوى الدول الرأسمالية المتقدمة أم على المستوى العالمي.

وينطلق البحث من فرضية مفادها، (وجود ترابط عكسي بين المقومات الأميركية والصينية بالجانب الاقتصادي والسياسي وهواجسهما والتي تنعكس بدورها على طبيعة النظام الدولي مستقبلاً). ولإثبات فرضية البحث نسعى تقسيمه إلى الآتي:

أولاً: البعد التاريخي لطبيعة العلاقات الأميركية – الصينية

أتسم الإرث التاريخي للعلاقات الأميركية – الصينية بصفة التغيير وعدم الثبات، إذ عرف البلدين تعاوناً خلال مدة الحرب العالمية الثانية، لكنها سرعان ما تحولت نحو التوتر منذ العام 1949، بعد مجيء ماو تسي تونغ إلى السلطة وتحويله الصين إلى بلد شيوعي، مما أنعكس على طبيعة العلاقات بين البلدين، ففي أثناء الحرب الباردة أصبحت الصين ثاني أخطر عدو للولايات المتحدة بعد الاتحاد السوفييتي، حيث حاربت الصين الولايات المتحدة في حربيها ضد كل من كوريا الشمالية وفيتنام.

وبعد وصول الرئيس الأميركي (ريتشارد نيكسون) واسناد وزارة الخارجية إلى هنري كيسنجر (مهندس العلاقات الأميركية– الصينية)، جرت أول زيارة لرئيس أميركي إلى الصين، وكان الهدف عزل الصين عن الاتحاد السوفيتي السابق، حتى أن الصين حصلت على مكانة الدولة الأولى بالرعاية، إلا أن العلاقات بين البلدين شهدت تطوراً كبيراً بعد سياسة الاصلاح الاقتصادي التي أعلنها الزعيم دنج هسياو بينج(*)، والتي أدت إلى المزيد من الانفتاح بين البلدين وصولاً إلى التأسيس لبناء شراكة استراتيجية.

وعلى وفق ذلك اضحت كل من الصين والولايات المتحدة شريكين متعاونين، رغم أنهما ينتميان إلى معسكرين معاديين، وبات يمتلكان أكثر من (60) آلية للحوار في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية والبرلمانية وغيرها، وثلاثين اتفاقية للتعاون بين الحكومتين، أهمها: توقيع البلدين على إتفاقية خفض الأسلحة النووية وإتفاقيات مكافحة الإرهاب(1).

غير أن أدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن، لم تستمر في عَد الصين شريكاً استراتيجياً للولايات المتحدة الأمريكية، بل اعتبرته منافساً استراتيجياً رئيساً على أثر أحداث 11 أيلول 2001.

في حين أراد أوباما أن يأخذ الولايات المتحدة بعيداً عن تركيز سلفه الرئيس جورج بوش الابن على منطقتي وسط وغرب آسيا، عملت إدارته على تجديد الجهود لصياغة شراكة جديدة مع الصين، من خلال المشاركة في ثمار النمو الاقتصادي الصيني، ففي تشرين الثاني 2009 كانت الزيارة الأولى للرئيس أوباما إلى الصين، وتضمن البيان المشترك عبارة "المصالح الأساسية" للبلدين، مما يعطي فكرة التعاون الواسع والشامل بين الطرفين، كما

تعاونت الصين إلى حد كبير في المساعدة على حل الأزمة المالية الكبرى لعام 2008، من خلال إطلاق حزمة من الحوافز الاقتصادية الضخمة للحفاظ على النمو الاقتصادي فيها[2].

كما نلحظ أن تصريحات الرئيس ترامب أثناء حملته الانتخابية أتسمت بالتشدد تجاه الصين[3]، ولكن مع مطلع توليه مهامه رسمياً تغيرت التوجهات نحو الصين، إذ تم دعوة الرئيس الصيني لزيارة أميركا في 6 نيسان 2017، بهدف الدفع نحو تنمية العلاقات الثنائية في المجالات الدبلوماسية والأمن والاقتصاد والقانون والأمن الإلكتروني، كما اتفقا على أن يوسعا تعاونهما في مواجهة التحديات العالمية، أهمها عدم انتشار الأسلحة النووية ومكافحة الجريمة العابرة للحدود.

ثانياً: القلق الاقتصادي المتبادل لأمريكا والصين

1. **الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وحصة الفرد منه: تعد الصين المنافس الاقتصادي الأول للولايات المتحدة الأميركية، إذ تجاوزت من حيث الترتيب في الناتج المحلي الإجمالي اليابان التي احتلت المرتبة الثانية لمدة طويلة. ومن المتوقع أن تصبح الصين عام 2022 الاقتصاد الأكبر حجماً على مستوى العالم.**

جدول –1 الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ومعادل القوة الشرائية للاقتصادين الأمريكي والصين (لأعوام مختارة)

الدولة	الولايات المتحدة الأميركية			
العام	(GDP) بالأسعار الجارية (مليار$)	حصة الفرد من (GDP) ($)	(GDP) على أساس القوة الشرائية تريليون$	(GDP) بالأسعار الجارية (تريليون$)
2000	10.284	36.432	10.28	1.214
2002	10.977	38.113	10.97	1.477
2005	13.093	44.218	13.09	2.308
2007	14.477	47.954	14.47	3.571
2008	14.718	48.302	14.71	4.604
2010	14.964	48.310	14.96	6.066
2012	16.155	51.403	16.15	8.570
2013	16.691	52.741	16.69	9.635
2014	17.393	54.559	17.39	10.534
2015	18.036	56.174	18.03	11.226
2016	18.569	57.436	18.56	11.218
2017(*)	19.417	59.609	19.41	11.795

(*) توقعات.

Source: International Monetary fund, World Economic Outlook Database, 2017.
https://www.imf.org

ويوضح الجدول السابق للناتج المحلي بالأسعار الجارية، أن الاقتصاد الأميركي هو الاقتصاد الأكبر في العالم، بواقع (19.4) تريليون دولار، بينما الناتج المحلي للاقتصاد الصيني بلغ (11.795) تريليون دولار، لعام 2017، وبرغم من ان البيانات صادرة عن مؤسسة دولية يعتد بها، إلا أن قدرات الاقتصاد الصيني أكبر من ذلك، والدليل هو التفاوت في الارقام المعلنة عن حجم الناتج، ويظهر الاختلاف جلياً عندما يتم اعتماد معيار (القوة الشرائية –PPP Purchasing Power Parity)، إذ سجل الاقتصاد الصيني التساوي في الناتج المحلي عام 2013، فيما سيسجل الاقتصادان التساوي بالأسعار الجارية عام 2021. وهذا يعود إلى زخم النمو المستمر والممتد زمنياً اذ لم يسجل الاقتصاد الصيني معدل نمو اقل من (7%) طيلة 27 عاماً على التوالي.

2. الميزان التجاري

تحتل الصين المرتبة الثانية من حيث الشركاء التجاريين، أذ يبلغ حجم التبادل التجاري الأمريكي معها (503) بليون دولار لعام 2011، في حين كان الشريك الأول هي كندا بمقدار (596) بليون دولار.

كما شهد العقد الأول من القرن الحالي تراجع واضح في حصة التجارة الأميركية عالمياً، لتفتح الباب واسعاً لصعود الصين والتي سجلت تقدماً كبيراً في مجال توسعة أسواقها، إذ تجاوزت تجارة الصين أواخر عام 2013 حاجز (4) تريليون دولار، مما يعني إزاحة الولايات المتحدة إلى المرتبة الثانية في سلم التراتبية التجارية على المستوى العالمي، بعد تسيدها لعقود طويلة.

لكونها الصين من أبرز اللاعبين الدوليين في بعض الصناعات، وخصوصاً تلك التي ترتكز على القوى العاملة، فتنتج المصانع الصينية (70%) من الألعاب والدمى في العالم، و(60%) من الدراجات الهوائية، وكذلك تنشط الصين في مجالات إنتاج اللعب التقنية، فلا تكون كلفة اليد العاملة هي العامل الرئيس في كلفة الإنتاج، فهي

تنتج نصف إنتاج العالم من أفران المايكروويف، وثلث إنتاج العالم من التلفزيونات ومكيفات الهواء، وربع الإنتاج العالمي من الغسالات، وخمس إنتاجه من البرادات، وهذه المنتجات تشكل الجزء الأكثر نمواً في صادرات الصين[4].

ولا بّد أن ينظر إلى التصنيع الصيني في سياق الاقتصاد العالمي، كجزء مهم من سلسلة الدول المزودة للأسواق العالمية، وبالمقابل بات التصنيع التقليدي يبتعد بشكل تدريجي عن الولايات المتحدة، مما يحول اقتصادها إلى اقتصاد خدمات، وهذا بدوره يشكل قلقاً للأميركان والأوربيين معاً[5]. والجدول (2) يوضح معدلات التغيير السنوية في الواردات والصادرات الأميركية والصينة.

جدول –2 معدل التغيير السنوي في الصادرات والواردات الأميركية والصينية بالأسعار الجارية (تريليون دولار)

الدولة	الولايات المتحدة الأميركية		الصين	
السنة	الصادرات (السلع والخدمات)	الواردات (السلع والخدمات)	الصادرات (السلع والخدمات)	الواردات (السلع والخدمات)
2000	8.5	13.0	26.9	25.3
2002	-1.7	3.6	24.5	22.1
2005	6.2	6.3	24.1	23.3
2007	9.2	2.5	20.9	14.7
2008	5.7	2.1	18.6	7.4
2010	11.8	12.7	25.6	19.9
2012	3.4	2.2	5.8	6.5
2013	3.4	1.0	8.7	10.6
2014	4.2	4.4	4.2	7.7
2015	0.1	4.5	-2.2	-0.4
2016	0.0	1.1	2.0	4.8
2017(*)	3.0	3.4	3.8	5.3

Source: International Monetary fund, World Economic Outlook Database, 2017. https://www.imf.org

ومن الجدول 2، أن الولايات المتحدة استطاعت أن توظف جزء من علاقاتها العسكرية، لصالح دعم صادراتها عندما ألزمت الدول التي تدخلت في الحصري لمنتجات شركاتها، فضلاً عن استخدامها المنح والمساعدات جزء بهيئة سلع وخدمات أميركية، لكون السلع الأميركية تظل تعاني من قدرتها التنافسية العالمية، نتيجة ارتفاع تكاليفها مقارنة بالسلع المنتجة في وب. مع السعي لتقليل وارداتها بغية خفض عجز الميزان التجاري، لأجل ذلك سياسات مختلفة متوزعة ما بين (ضريبية– وقوانين رمادية).

3. النفط الصخري

نتيجة لسياسات واستراتيجيات الصين الجيوسياسية الخاصة لتأمين موارد الطاقة، تدفع بأن تكون الولايات المتحدة الأميركية من أكثر الدول شعوراً بالقلق كونها الدولة العظمى الوحيدة في العالم، ولديها مصالح اقتصادية وسياسية وأمنية واسعة في مناطق مختلفة من العالم، وأن أي انتشار للمصالح الصينية في هذه المناطق بدافع أمن الطاقة قد تشكل تحدياً للمصالح الأميركية ولمكانتها ولأهداف سياستها الخارجية، فضلاً عن أن أميركا تستهلك ربع كمية الاستهلاك العالمي كل يوم، إذ تعمل الصين على استخدام أو التهديد باستخدام حق الفيتو في مجلس الأمن، تجاه أي عقوبات تفرض على إيران بسبب برنامجها النووي مثلاً، أو بمحاولة التخفيف من العقوبات على السودان، فإيران تزود الصين بنسبة (14%) من وارداتها النفطية و(5%) بالنسبة إلى السودان[6].

هذا ما عرضها لنقد بسبب تعاملاتها مع انظمة ترفضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي على حد سواء، وأن التحاق الصين "بمنظمة شنغهاي للتعاون" التي تطورت إلى منتدى يركز على الطاقة، بعضوية كلاً من روسيا وإيران واوزبكستان وكازاخستان المنتجين للنفط في آسيا الوسطى، التي تشكل محور التنافس والصراع النابع من الأهمية القصوى للطاقة[7].

وشهدت الولايات المتحدة الأميركية منذ بدايات الالفية الثالثة تضييقاً في الفجوة بين استهلاك كل من النفط والغاز وإنتاجهما، مما يجعلها أكثر اعتماداً على إمكانياتها، فقد تراجع اعتماد الولايات المتحدة الأميركية على النفط المستورد من نحو (61%) في عام 2001، إلى (58%) في عام 2011، وفقاً لتقديرات الوكالة الدولية للطاقة، فيما يتوقع أن تتراجع نسبة الاعتماد على النفط المستورد إلى ما يقل عن (15%) بحلول عام 2035.

أما بالنسبة إلى الغاز فقد تراجعت نسبة الاعتماد على الغاز المستورد من (11.8%) في عام 2001 إلى (5.6%) في عام 2011، نتيجة الاهتمام المتزايد لاستثمارات الأميركية صوب هذا القطاع، ويتوقع أن تتحول الولايات المتحدة الأميركية

إلى مصدر صافي للغاز (الغاز الصخري) بحلول عام 2035[8]. والجدول (3) يبين حجم الانتاج المحلي من الغاز الصخري، والذي تزايد بشكل ملفت للنظر نتيجة التطوير لتكنولوجيا التكسير والتفاعلات الكيميائية المطلوبة لاستخراج الغاز من الصخور.

جدول –3 انتاج الولايات المتحدة للغاز الصخري (مليار م ^{3})

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الكمية	1.293	2.116	3.110	5.336	7.993	10.371	11.415	13.447	15.213

Source: U.S. Energy Information Administration (EIA), Natural Gas, Shale Production, 30/11/2017.
https://www.eia.gov/dnav/ng/hist/res_epg0_r5302_nus_bcfa.htm.

وبهذا يتضح التوجه بدرجة أكبر إلى زيادة استهلاك الغاز في الدول الصناعية المتقدمة والصاعدة، ولا سيّما الولايات المتحدة والصين والدول الأوربية، ليس بسبب كونه مصدراً نظيفاً للطاقة مقارنة بالنفط فقط، ولكن للتدني النسبي لسعره مقارنة بالنفط.

إن تطوير الولايات المتحدة لتقنية استخراج الغاز الصخري، جعلت هذا المصدر مجدياً اقتصادياً، لكنها تواجه بعض الانتقادات بسبب آثاره البيئية، بما يصل إلى ربطها بوقوع زلازل ناجمة عن تغيير تحدث في طبيعة الطبقات الأرضية[9]. وتبلغ احتياطات الولايات المتحدة الأميركية نحو (76%) من الموارد العالمية المثبتة للنفط الصخري، تليها الصين بنحو (7%)، ثم روسيا بنسبة (5%). مما يجعلها في مقدمة الدول التي تسيطر على تكنلوجيا الوقود الصخري وتنتج أكبر الكميات منه[10].

وتعد الولايات المتحدة النفط وصناعته من أهم مفاصل أمنها القومي، سواء أكان ذلك لحاجتها إلى مصادر الطاقة وتأمين إمداداتها، أم إلى استخدامها كأداة للضغط ولو بشكل نسبي على منافسيها من الدول الصناعية، التي تعتمد على النفط في صناعاتها كافة[11]، لهذا عدت العدة لكي تسيطر على أغلب منابع النفط بوصف ذلك من الضروريات المركزية في استراتيجية الأمن القومي الأميركي، وكذلك تستثمر الولايات المتحدة قدرتها على التحكم في السوق النفطية العالمية عبر زيادة العرض في السوق العالمية، مما يؤدي إلى تدهور في أسعار النفط، وتبعاً لإدراك الولايات المتحدة الأميركية أهمية الأبعاد الاقتصادية

للقوة، عملت بعد أحداث (11 أيلول 2001) على وضع استراتيجية عالمية ترمي إلى إعادة دمج الاقتصاد العالمي، كيما يعمل فيه لصالحها، إذ قامت بإنشاء العديد من المؤسسات الرئيسة للنظام الاقتصادي الدولي، وعملت أيضاً على تكريس سيطرتها على المؤسسات الدولية خدمة لمصالحها الاقتصادية[12].

ثانياً: الانفاق العسكري الأميركي– الصيني

كان مؤملاً أن يؤدي غياب القطب الأخر (الاتحاد السوفيتي) عن ساحة الصراع العالمي، إلى تراجع الانفاق العسكري على المستوى العالمي، نظراً لغياب العدو المفترض، إلا أن أميركا كما يقول منظريها (تفقد بوصلة توجهاتها)، عندما لا تجد عدواً مقرراً، وعلى وفق هذا ظل الانفاق العسكري الأميركي يشهد تذبذباً في عقد التسعينات من القرن الماضي، إلا أنه أخذ بالتزايد على وقع احدث 11 ايلول، واحتلال كل من العراق وأفغانستان، ويذهب البعض إلى ربط (عسكرة العالم) بقيادة الولايات المتحدة إلى تراجع أداء الاقتصاد الأميركي مطلع الالفية الثالثة، ولما كانت الحروب وشركات المجمع الصناعي – العسكري حاملة لتحفيز الاقتصاد وكبح الانكماش، فقد جرى تعظيم هذا الانفاق طرداً مع وقوع الأمريكان في المستنقع الافغاني، واشتداد الرفض والمقاومة للاحتلال الأميركي للعراق، ونتيجة لظروف الأزمة المالية عام 2008 وعصفها بالقطاع المالي والمصرفي، ظهرت علائم تراجع الأداء الاقتصادي الأميركي، والذي أنعكس سلباً على فرص استمرار الانفاق العسكري الأميركي بالتزايد. مما أدى إلى السعي الجدي لتخفيف من وطأة الأوضاع العسكرية في أفغانستان والعراق، وهو ما دفع إلى اعلان المرشح للرئاسة الأميركية آنذاك إلى جعل (الانسحاب من العراق)، عنواناً بارزاً لحملته الانتخابية، حينها تراجع الإنفاق العسكري في الولايات المتحدة وأوربا الغربية انخفاضاً بلغت بنسبة (4%) من المبيعات العسكرية للشركات المئة الكبرى في العالم باستثناء الصين في عام 2012 [13].

وبات جلياً الآن أن الإنفاق العسكري العالمي يتبع اتجاهين متباعدين هما: اتجاه نزولي مدفوع بإجراءات تقشفية، وجهود لضبط عجز الموازنات، وبانتهاء الحروب المديدة في الغرب من جهة، واتجاه ثاني صعودي في بقية دول العالم، بسبب

مزيج من نمو الاقتصادات والهواجس الأمنية فضلاً عن الطموحات جيوسياسية للدول. وإذا كان الاتجاه الأول سيساهم في تراجع الإنفاق العسكري بشكل طفيف في الأجل القصير، إلا أن الاتجاه الثاني لا يُظهر أية علامات على اعتدال حدته[14]، وهو ما يؤشر تنامي الإنفاق العسكري تبعاً لحالة التنافس والصراع والمشكلات التي تطال مختلف أقاليم العالم وبخاصة الشرق الأوسط. حيث تحتل الولايات المتحدة الأميركية التسلسل الأول للأنفاق العسكري العالمي لعام 2013 وبنسبة (37%)، وتأتي الصين بالمرتبة الثانية وبنسبة (11%) ثم روسيا بالمرتبة الثالثة وبنسبة (5%) واحتلت السعودية المرتبة الرابعة وبنسبة (4%) لنفس العام[15].

فقد عملت أميركا على زيادة تواجدها العسكري في المنطقة، كما تسعى إلى إعادة توزيع أسطولها الحربي لتركيز جانب أكبر من المدمرات والغواصات وحاملات الطائرات في المحيط الهادي، وتقسيم القوات خارج الولايات المتحدة مناصفة بين المحيطين الهادي والأطلنطي، في ما يلحظ تكثيف الحضور البحري العسكري الأميركي منطقة المحيط الهادي[16].

فضلاً عن ذلك، فإن وزارة الدفاع الأميركية زادت من عدد المناورات المشتركة مع دول جنوب شرق آسيا، فعلى سبيل المثال أجرى الاسطول الأميركي في ربيع 2013 مناورات واسعة مع الفلبين، التي تعاني من منازعات في حدودها البحرية مع الصين في بحر الصين الجنوبي.

أما من حيث الانفاق العسكري لا يمكن للولايات المتحدة في ظل احتدام المنافسة على احداث التغيير في تراتبية النظام العالمي ان تتراجع عن انفاقها العسكري المتعاظم، كما ان الصين هي الاخرى متطلعة الى مكانة كبرى في العالم وتحاول ان تسند قوتها الاقتصادية بقوة عسكرية لا سيّما في البحر الجنوبي، لأنه يمثل عصب الحياة الاقتصادية، لكون امدادات الطاقة تمر جميعها منه.

لذلك دشنت اول حاملة طائرات من صنع صيني وهي الوحيدة التي تمتلكها بإزاء تمركز لحاملات الطائرات الاميركية في المناطق البحرية القريبة منها، وهو ما يؤرق صانع القرار الاستراتيجي الصيني. والجدول (4) يوضح حجم الانفاق العسكري لكلاً الطرفين.

جدول– 4 الانفاق العسكري للولايات المتحدة والصين (2000–2017)

(مليار دولار)

الدولة / السنة	الولايات المتحدة الأميركية	الصين
	حجم الانفاق	حجم الانفاق
2000	301.6	43.2
2002	356.2	60.6
2005	503.3	80.1
2007	556.9	103.6
2008	621.1	113.5
2010	698.1	144.4
2011	700.3	156
2012	684.7	169.3
2014	600	200.9
2015	590	214.1
2016	611.1	225.7
2017(*)	700	215.1

(*) توقعات.

Source: Sipri, Military Expenditure by Country.
www.sipri.org/ sites/ default/ files/Milex-constant-2015-USD.pdf

ونلحظ من الجدول (4)، ان الانفاق العسكري الأميركي قد تزايد بالرغم من تفردها في قيادة العالم وغياب عدو مفترض، مما يؤكد المخاوف من صعود قوى دولية جديدة تنازعها القيادة، وشكل الانفاق ما نسبته (50–60%) من أجمالي الانفاق العالمي، وهي الدولة الأولى في الانفاق وتصدير السلاح. وتلحق الصين بها حثيثاً في الانفاق العسكري لخشيتها من استهدافها من قبل الولايات المتحدة، اذ لا يمكن للصين المحافظة على موقعها ومكانتها من دون ان تدعمها بقوة عسكرية.

وتسعى اميركا إلى الاحاطة بالصين عن طريق نسج علاقات مع دول عديدة مجاورة او قريبة منها، اذ دعمت صلاتها العسكرية بفيتنام، والتي تعاني أيضاً من نزاعات حدودية مع الصين. كما قامت الولايات المتحدة بتدعيم تواجدها العسكري

في قواعدها في اليابان وكوريا الجنوبية، ونشر مشاة البحرية الأميركية في غرب أستراليا. وزادت الولايات المتحدة من التعاون في مجالات التصنيع العسكري وتبادل التكنولوجيا مع الهند. وكل ذلك جزء لا يتجزأ من مبدأ عسكري جديد للبنتاغون هو "المعركة الجو– بحرية"، والذى ينصب على تكامل القوات البحرية والجوية بهدف ردع الصين أو أي عدو محتمل عن إعاقة العمليات العسكرية الأميركية في المحيط الهادي.

فالتواجد الأميركي أو السيطرة الأميركية في منطقة اسيا الوسطى وبحر قزوين، تشكل هاجس أمني كبير للصين، إذ أن المصالح النفط والاستثمار المالي الضخم في المنطقة قد يتبعها تواجد عسكري أميركي، مما يجعل الصين تنظر له بريبة شديدة، إذ أن التواجد سيكون هذه المرة على حدود الصين الغربية لتتكامل الكماشة حول رقبة الصين، وسيكون التواجد قريباً من مناطق التوتر في الصين حيث تعيش الأقليات الإسلامية، التي ربما تجد الدعم من أشقائها المسلمين في آسيا الوسطى، وهو ما قد يبعث على مشاكل كانت خامدة لعقود عديدة، كما أن هذا التواجد سيكون قريباً من إقليم (التبت)، وهو إقليم لا يخفي نزعته الاستقلالية التي يدعمها الغرب منذ عقود طويلة[17].

وبذلك فأن للصين دواعي كثيرة للقلق والخشية مما يجري في آسيا الوسطى، وهي تدرك أن أحد أهم أهداف الاقتراب الغربي من المنطقة ينطوي على إضعاف الدور المستقبلي للصين.

ثالثاً: القضايا السياسية: اختلاف المواقف الأميركية– الصينية

1. الموقف من حقوق الإنسان والأقليات

تعاني الصين في إقليم شرق تركستان من مطالب "الأويجور" بالانفصال وتكوين دولة مستقلة، وهم أقلية مسلمة من ضمن عشر أقليات مسلمة فيها، إذ يبلغ مسلمي الصين نحو (24) مليون نسمة، وهم من بين (56) أقلية عرقية تسكن البلاد، ويتحدث "الأويجور" اللغة التركية، ويسكنون على مسافة تمثل 6/1 مساحة الصين،

وسياسياً ينشط في الإقليم الحزب الإسلامي التركمستاني، الذي تأسس في أواخر التسعينات.

فمنذ قيام احداث 11 أيلول 2001، لجأت الحكومة الصينية إلى تضييق الخناق على "الأويجور"، كما قامت كلاً من الأمم المتحدة والولايات المتحدة، بإدراج الحزب ضمن قوائم المنظمات الإرهابية. وتظل الصين تخشى من هجمات محتملة لتنظيم ."داعش"، استناداً على خلفية التعاطف الذي أعلنه تنظيم "داعش" مع مطالب "الأويجور" في الصين عام 2013، فضلاً عن تشكيل الحزب الإسلامي التركمستاني فرعاً له يسمى (نصرة أهل الشام) في سوريا.

ولعل أهم دوافع مشاركة الصين إلى المشاركة في الحرب الدولية ضد الإرهاب، هو حساباتها الداخلية والخاصة بـ"الأويجور"، فضلاً عن مخاوفها من تنظيم "داعش"، الذي ترى فيه يشكل تهديداً محتملاً لها لأسباب عدة منها:

أولاً: إعلان "داعش" تعاطفه مع مطالب "الأويجور" في الصين.

ثانياً: المخاوف الصينية من تأثير تهديدات المنظمات الارهابية (وبخاصة داعش) على المصالح والاستثمارات الصينية في منطقة الشرق الاوسط.

ثالثاً: أن تمدد (داعش) من شأنه تشجيع الجماعات المتطرفة الصينية على القيام بأعمال عنف داخل الصين.

وتشير البيانات المتاحة إلى وجود (300) عنصراً من "الاويجور" قد انضموا إلى "داعش"، ويحاربون في صفوفه في كلاً من العراق وسوريا[18]، وقد ثبت مقتل عدد منهم في محافظة تكريت. وهو ما سيشكل تهديداً محتملاً للصين في حال عودتهم.

أما من الناحية الإستراتيجية، فإن التنافس مع الصين يبدو جلياً في خلفية هذا التوجه، وبسبب انغماس الولايات المتحدة في حربي العراق وأفغانستان فإن الصين قد تمكنت من تعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي في القارة الاسيوية. وقد أثارت سياسات بكين في بحري الصين الشرقي والجنوبي قلق حلفاء الولايات المتحدة التقليديين وبصفة خاصة اليابان وكوريا الجنوبية.

وفى غياب دور أميركي بارز يعادل النفوذ الصيني، فإن الكثير من دول المنطقة ربما لا تجد مناصاً من التسليم بواقع هيمنة الصين على إقليم شرق آسيا. وقد أثار هذا التوجه قدراً من الاستياء في الأوساط الصينية، التي تعد أن الامتداد الأميركي في القارة يهدف إلى حرمان الصين من التوسع في مجالها الحيوي اللصيق، وأنه نسخة معدلة لسياسة الاحتواء التي انتهجتها الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة[19]، يتم التعامل بها لتحجيم دور الصين.

2. الموقف من قضايا الإرهاب الدولي

إذ تنطلق السياسة الخارجية للصين من خمس مبادئ أساسية، تقوم أهمها على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين والتعايش السلمي، رغم اختراقها إياه في مرات محدودة خلال الأعوام الاحدى والثلاثين الماضية، من أجل اتاحة الفرصة لتركيز جهودها في التنمية الداخلية من جهة، ومتجنبة اثاره مشاعر الكراهية الخارجية من جهة أخرى.

وقد ظلت القيادة الصينية ملتزمة بهذا المبدأ في علاقاتها الدولية، وخصوصاً خلال العاميين 2014–2015، مع اشتداد توسع انتشار ظاهرة الإرهاب الدولي، وظهور تنظيم الدولة الإسلامي "داعش" في العراق، وتطورات الأزمة السورية، أعادت تلك الاحداث الجدل بشأن المشاركة الصينية في عمليات عسكرية خارج البلاد، وهو ما أنصب على ضرورة تحمل الصين كدولة كبرى مسؤولية دولية عليها القيام بها، وعدم الاكتفاء بالمواقف المترددة.

ففي الأسبوع الأخير من العام 2015، أصدرت الصين قانوناً لمحاربة الإرهاب Anti–Terrorism Law، الذي يسمح للقوات الصينية بالمشاركة في العمليات الخاصة بمكافحة الإرهاب الدولي في الخارج[20].

وتعد مشاركة القوات الصينية في الحرب الدائرة ضد الإرهاب الدولي، مساهمة في الانغماس في الشؤون الدولية لصالح خدمة اهدافها ولا سيّما في مجال تعزيز الأمن القومي الصيني، وبالرغم من ارتفاع القدرات القتالية، إلا أنها تلك لم تشارك في

أي عمليات خارجية تحت مظلة الأمم المتحدة منذ عقود، يساند تفعيل دور الصين هو مطالبة بعض الدول العربية بدور سياسي أكبر للصين، بما يخدم مصالحها الاقتصادية وبخاصة توسيع استثماراتها. إذ تعتمد الصين على النسبة الأكبر من احتياجاتها النفطية من منطقة الشرق الاوسط، فضلاً عن توجهاتها في أطار مشروع طريق الحرير الجديد، الذي يمر جزء منه عبر الشرق الأوسط[21].

إن المشاركة الصينية– الأميركية في محاربة "داعش" ممكن أن ينعكس ايجاباً على العلاقات بين الطرفين، فهو أمر ممكن أن تستفيد منه الصين، حيث ستعمل الولايات المتحدة الأميركية على عدم تهديد المصالح الصينية في بحر الصين الجنوبي، وهو ما يشكل مصلحة مهمة للصين، وقد يغير ذلك من الموقف الأميركي من إثارة ملف حقوق الإنسان في الصين، كما أن تبادل المعلومات مع الولايات المتحدة الأميركية سيفيد الصين في حربها الداخلية ضد "الاويجور".

فالإرهاب والمهاجرين غير الشرعيين هما نتاج تعنت الغرب في محاولة الحفاظ على هيمنته على الشؤون الدولية، من خلال التدخل في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة، مما أدى إلى تحول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا إلى بؤرة للإرهاب والتطرف العنيف، وبالتالي إلى اجتياح موجات كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين إلى أوربا[22].

3. الموقف من قضايا الشرق الأوسط (سوريا وإيران)

من أبرز مواقف الصين في منطقة الشرق الاوسط هو الموقف الصيني من سوريا، والذي أظهر أمرين مثيرين هما: التدخل العسكري الصيني واستخدام الفيتو في مجلس الأمن، ولعل ما شجع الصين على مواقفها في سوريا هو: اقدام "داعش" في نوفمبر 2015 على اعدام الرهينة الصيني الذي سبق أن تم اختطافه في مايو 2015، وتشكيل الايجور لكتيبة خاصة بهم في سوريا.

لقد وظفت الصين أدواتها الدبلوماسية تجاه الازمة السورية، حيث استخدمت مع روسيا الفيتو مرات عده، ايماناً منها بضرورة الحل السلمي للأزمة، والعمل على المساعدة من خلال توفير المساعدات الإنسانية، وقد أيدت الصين حليفتها روسيا في مجلس الأمن الدولي، في مشروع ادانة استخدام العنف في الأزمة السورية من قبل الاطراف المعارضة، بمشروعها الذي يدين جميع الأطراف السورية المتنازعة لاستخدامها العنف، ومعارضتها لتدويل الازمة وتغيير نظام الحكم من خلال القوة أو التدخل من الخارج[23].

كما في الوقت الذي صوتت الصين في مجلس الأمن الدولي بين العامين (2006–2010) لصالح فرض عقوبات على إيران، إلا أنها هددت باستخدام حق النقض (الفيتو) ضد مشروع قرار بفرض عقوبات على صادرات إيران من النفط، لكون ذلك يضر بمصالح كونها مستورد رئيس للنفط الايراني، وفي مقابل قيام الولايات المتحدة واليابان والدول الأوربية بفرض عقوبات خارج أطار مجلس الأمن، قامت بكين بإبرام صفقات جديدة لشراء النفط الإيراني. وانحازت الصين للموقف الروسي المعارض لتوجه الولايات المتحدة بفرض عقوبات على دمشق.

4. الموقف من التجمعات الأمنية– الاقتصادية (بريكس وشنغهاي)

شكل التوافق الروسي– الصيني في تبني عالم متعدد الاطراف ورفض القطبية في قيادة النظام العالمي بجانب اعتماد الحلول السياسية واحترام الشرعة الدولية والقانون الدولي المنظم للعلاقة بين دوله، والابتعاد عن استخدام القوة العسكرية في تغيير النظم.

لذلك تعتمد روسيا في سعيها لأشغال مكانة تتوائم مع قدراتها، على مورد النفط والغاز[24]، الذي يشكل القطاع القائد في الاقتصاد الروسي والمغذي لباقي القطاعات والموازنة الفيدرالية والانفاق العسكري، فيما تظل الصين حساسة في نموها الاقتصادي وأمنها القومي على العامل الطاقوي، الذي يعد هاجساً للسياسة الصينية ونمط تفاعلاتها الدولية.

ولعل الأزمة الأوكرانية واحدة من المشكلات التي تلبد غيومها سماء العلاقات بين روسيا والدول الأوربية وحتى الولايات المتحدة، لتستثمرها هذه الدول في الدفع بحلف الناتو نحو مناطق رخوة في الأمن القومي لروسيا الاتحادية، ومثار قلق وتحسب له.

وعلى الطرف الأخر، يبدو أن الولايات المتحدة قلقة من تنامي التعاون بين الدول الآسيوية، مما يؤدى ذلك إلى قيام كيان اقتصادي آسيوي عملاق تستبعد منه الولايات المتحدة.التي تشعر بالقلق مثلاً مما يعرف بآسيان 3 +فمنظمة أمم جنوب شرق آسيا المعروفة اختصارا بآسيان، قد لجأت منذ الأزمة النقدية الآسيوية عام 1997، إلى تعميق التعاون مع كل من الصين واليابان وكوريا الجنوبية. ولا تخفي هذه الدول رغبتها في إنشاء منظمة شرق آسيا، على غرار منظمة التعاون الأوروبي التي كانت النواة الأولى للاتحاد الأوروبي. جهود التكامل هذه تظهر رغبة الدول الآسيوية الحثيثة في تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول القارة. بل أن بعض السياسيين ذهب الى الامام بقوة في تبني شعار "آسيا أولاً"، التي تستبعد بالضرورة الدول غير الآسيوية وفى مقدمتها الولايات المتحدة.

فضلاً عن التحسب الأميركي المستمر من تنامي منظمتي "البريكس وشنغهاي"(*) التي تمتع الصين بعضويتهما، وتشير العديد من التقارير الدولية بأن دول هذه المجموعة تعد مفتاحاً لمستقبل الاقتصاد العالمي، إذ سيتجاوز حجم اقتصاداتها إجمالي الناتج المحلي لمجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى مجتمعة بحلول عام 2035(25).

كما حرصت كلاً من دول مجموعة البريكس ومنظمة شنغهاي على توفير آليات تمويلية، بعيداً عن المؤسسات المالية الكبرى التي يهيمن عليها الغرب، إذ عملت مجموعة دول البريكس على إنشاء بنك تمويل خاص برأسمال قيمته (100) مليار دولار، جاء معظمه من الصين، بهدف تمويل مشروعات التنمية في البلدان النامية، ومشروعات البنى التحتية، كما وقعت المصارف المركزية لدول مجموعة البريكس في موسكو اتفاقية حول مشروع الدعم المتبادل، في إطار صندوق احتياطي مشترك للعملات، واتفاقية أخرى لإنشاء آلية مشتركة للاستثمار في مشاريع البنية التحتية

بمشاركة الصندوق الروسي للاستثمارات المباشرة، ومجموعة "IDFC" الهندية، وشركة "BTG" باكتشول، وصندوق لتمويل طريق الحرير الصيني، ومصرف التنمية في جنوب افريقيا. وهو ما يشكل إجمالاً آلية دفاع ذاتي اقتصادي تنموي، في مواجهة الآليات التي يتحكم الغرب فيها عامةً[26].

وعليه فإن التداخل الحاصل بين منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة البريكس، من حيث عضوية أهم الأعضاء فيهما معاً، وتحديداً الصين وروسيا، فضلاً عن وحدة الهدف المتعلق بتعزيز أدوار هذه الدول في النظام الدولي، عن طريق تغيير آلياته وسياساته، وتخفيض حدة هيمنة الغرب عليه، والتكامل العضوي بين وظيفتي النمو الاقتصادي، ومكافحة التطرف، والنزعات الانفصالية، وتعزيز الأمن الجماعي، عبر التعاون الشامل والمتدرج، ينبأ بظهور صورة من الأمن الجماعي بعيداً عن الهيمنة الغربية والاميركية، مما يدفع إلى استنتاج أننا بإزاء مرحلة من مراحل تحول النظام الدولي نحو تعددية قطبية[27].

رابعاً: مستقبل القيادة الدولية: هناك مشاهد عدة مفترضة منها:

1- مشهد استمرارية الهيمنة الأميركية، ارادت الولايات المتحدة أن يكون القرن الحالي (الحادي والعشرين)، هو قرناً أميركياً كما يقول "جوزيف ناي"، والذي تؤكد عليه منطلقات إستراتيجية الأمن القومي الجديدة في العام 2015[28]، من أن الولايات المتحدة تعتمد انخراط عميق في شؤون العالم، من أجل حماية أمنها، عبر أقامه روابط دفاع وثيقة مع شركاء في أوروبا وشرق أسيا والشرق الأوسط، وهذا التوجه التزم به كل الرؤساء الأمريكيون بلا استثناء.

يدرك صانع القرار الأميركي بأن حجم التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة في الحفاظ على مكانتها تتسم بالضخامة والتنوع، وهي تتراكم رويداً رويداً مع الصعود المتنامي للفاعلين الدوليين من جهة وأوضاعها الداخلية من جهة أخرى، وإن تراجع قوتها هو نسبي وليس مطلقاً، لذلك لا تريد الولايات المتحدة التراجع عن قوتها العسكرية على مستوى العالم، كون الانفاق لا يشكل سوى (

4,5%) من الإنتاج المحلي الإجمالي. وأن مقومات قوتها العسكرية ستمكنها من الاستمرار في قيادة النظام الدولي[29]. مع سعي الصين وروسيا ودول أخرى حتى أوربية لتخلي الولايات المتحدة عن قيادة العالم لصالح قيادة مشتركة، وهي تدرك جيداً أن الزعامة الاقتصادية ستخسرها أجلاً أم عاجلاً، ومن دون القوة العسكرية التي تحافظ على مصالحها في مختلف بقاع العالم لن يكون بمقدورها ايضاً الدفاع عن الدولار الذي هو عماد السيطرة المالية العالمية.

2- مشهد الفرصة المتاحة للهيمنة الصينية

إن أتساع رقعة التنافس الاقتصادي على المستوى العالمي وظهور قوى اقتصادية معتبرة كـ(الصين، والهند، ومجموعة البريكس BRICS)، فضلاً عن اليابان وكوريا الجنوبية والمجموعة الأوربية. قد عملت على خفض حصة الاقتصاد الأميركي سواءاً في التجارة العالمية أم على مستوى التصنيع. ناهيك عن تقدم الاقتصاد الصيني رويداً رويداً لاحتلال صدارة الاقتصاد العالمي.

والعلاقات الصينية – الروسية وهي تجتاز بنجاح محطاتها المفضية حتماً إلى التحالف غير المعلن، تقلق الأميركيون مرتين مرة من جانب المخاوف من التعاون الروسي الصيني المفتوح على دول أخرى، ومرة أخرى من الصين ذاتها اقتصادياً وعسكرياً، لذلك جاءت استراتيجية ترامب كانون الاول 2017، لتؤكد أنها ترى في الصين وروسيا طرف مهدد لمصالحها، وسيادتها على العالم، فالصين تتمتع حقاً بإمكانية تحولها إلى الند العالمي للولايات المتحدة، وفي مقدورها تعقيد الاستراتيجية الأميركية في مناطق مختلفة[30]. إذ أن اقتصادها يبعث على الثقة والتفاؤل، الناتج من تواصل معدل نمو اقتصادها عما يزيد على (7%)، وعلى مدى نحو عقد كامل، واحتياطي كبير من العملات الصعبة، أي تزايد فوائض الصين المالية والبالغة (2.5) تريليون دولار، فهو يعطي مؤشراً إلى قوة مالية ضخمة، ومن ثَمّ قدرتها على تطوير صناعة السلاح بما فيها عالية التقنية، بجانب تعاونها مع روسيا الاتحادية في إطار القارة الآسيوية، مع توظيفها العالي لتجمع بريكس BRICS الذي بدأ يزداد دورها

مع رغبة العديد من الدول للانضمام إليه، كل ذلك يمهد أمام الصين أن تكون قطباً دولياً في القرن الحادي والعشرين.

3- مشهد المشاركة (تعدد الاقطاب) في قيادة العالم

إن التحركات الصينية– الروسية في المجالات السياسية والاقتصادية وحتى في مجلس الأمن، تمثل ترويجاً مخططاً للوصول إلى تعددية قطبية بلا هيمنة غربية، تسمح بحرية الاختيار للشعوب، وتؤدي إلى ألوان متعددة من الحياه بدون قسر أو إجبار[31]. إذ لن يكون بمقدور الأميركان والأوربيين فرض قيادتهم على العالم، في ظل ظهور قوى اقتصادية وصناعية وتكنولوجية كبيرة في الشرق، من مثل الصين– اليابان– كوريا الجنوبية، روسيا، الهند ... الخ، وهو ما يأذن بمرحلة إعادة ترتيب للنظام العالمي على أساس مشاركة هذه القوى في صوغ القرار العالمي.

الخاتمة

أن تشابك مصالح دول العالم وبخاصة ما بين القوى الكبرى، يجعل من حسم التنافس بين الصين والولايات المتحدة، أمراً مرهوناً بقدرة كل منهما على إدارته بحكمة دون الانزلاق إلى هاوية قد تكلفهما معا ثمناً باهظاً، وستكون فترة رئاسة دونالد ترامب للولايات المتحدة الأمريكية اختباراً صعباً للصين في إدارة علاقاتها مع واشنطن بحكمة وهدوء، وهو ما يعبر عنه الصينيون بمقولة مشهورة (نحن لن نهز القارب)، لذلك ستعمل على احتواء هياج الولايات المتحدة واندفاعها الجنوني للدفاع عن مكانتها، وقيادتها للعالم.

Abstract:

The Prepare Economic, Financial and Trade Power and Energy Resources of most important pillars of prestige and influence to States, individually or collectively, are employed as economic capacity, would be a platform for sustaining other strengths, especially military ones, this is the case of the United States of America Planned since (21st century, (Expanded strongly, benefiting from the world situation and the collapse of the Socialist system and the disintegration of the former Soviet Union, dominates the world and be the Force Commander, and this would be in the years 1991-2008, Lola force American economy supported by the dollar as currency settlements. In addition, as this cannot maintain global

site without maintaining economic power chock, seem difficult to the United States under many parties sought to compete economically, especially China, which is moving steadily and quietly without raising to displace the US economy on top of the economy globally. Moreover, if that happened, the United States position would not be as they were both at the level of the advanced capitalist countries, or globally.

The search starts from the premise (a reverse correlation between American and Chinese ingredients with their economic and political side that in turn reflected the nature of future international system).

Research has concluded that the complexity of the interests of the Nations of the world especially among big powers, makes resolving the rivalry between China and the United States, is dependent on the ability of each to manage wisely without slipping into the abyss may cost them dearly, together, Donald Trump's Presidency will be a tough test for China in the United States manage relations with Washington wisely and calmly, and is expressed by Chinese famously (we won't rock the boat), because it will contain rampage USA and mad rushed to defend its position, And its leadership in the world.

[*] العقل المفكر للإصلاحات الاقتصادية 1978–1992، وهو صاحب المقولة المشهورة لا يهمني لون القط طالما هو يصطاد الفئران، يعده البعض قائد النهضة الصينية الحديثة.

[1] السيد أمين شلبي، ثلاثون عاماً على العلاقات الأمريكية – الصينية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد (178)، اكتوبر 2009، ص 64.

[2] محمد كمال، عودة الانعزالية: التداعيات المحتملة للثنائية الفكرية على سياسات إدارة أمريكية جديدة، تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد (206)، أكتوبر 2016، ص 9.

[3] للمزيد ينظر: دلال محمود السيد، قيود التغيير: جدل كلينتون– ترامب الانتخابي ومستقبل الانخراط الأمريكي عالمياً، تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد (206)، أكتوبر 2016، ص 26.

[4] أوديد شينكار، العصر الصيني: الاقتصاد الصيني الناهض وتأثيره على الاقتصاد العالمي وتوازن القوى وعلى أعمالك، ترجمة: سعيد الحسنيه، ط 1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005، ص 23.

[5] فريد زكريا، عالم ما بعد أميركا، ترجمة: بسام شيحا، ط 1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009، ص 179.

[6] نان لي، الجغرافية السياسية وقوى السوق: العواقب السياسية لمحدودية الامدادات، في كتاب: الصين والهند والولايات المتحدة الأميركية التنافس على موارد الطاقة، ط 1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2008، ص 149.

[7] شايتيج باجبايي، البحث عن الطاقة: دور الحكومات المستهلكة وشركات النفط الوطنية، في كتاب: الصين والهند والولايات المتحدة الأميركية التنافس على موارد الطاقة، مرجع سبق ذكره، ص 112.

[8] جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، ط 1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2014، ص 370.

[9] كامل وزنة، الغاز الطبيعي: وخرائط الصراع العالمي على الطاقة، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد (3)، السنة الأولى، حزيران 2012، ص 166.

[10] جمال سند السويدي، مرجع سبق ذكره، ص 371.

[11] برادلي تاير، السلام الأمريكي والشرق الاوسط المصالح الاستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 ايلول، ترجمة: عماد فوزي شعيبي، ط 1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2004، ص 10.

[12] سليم كاطع علي، مقومات القوة الأميركية وأثرها في النظام الدولي، مجلة دراسات دولية، مركز دراسات دولية، جامعة بغداد، بغداد، العدد (42)، تشرين الأول 2009، ص 45.

[13] سام بيرلو– فريدمان، الإنفاق العسكري وإنتاج الأسلحة، في كتاب: التسلح ونزع التسلح والأمن الدولي 2014، ط 1، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (سيبري) بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص 230.

[14] المرجع السابق، ص 230–231.

[15] سام بيرلو– فريمان، كارينا سولميرانو، هلن ويلاند، مرجع سبق ذكره، ص 242.

[16] محمود حمد، أميركا والتوجه الإستراتيجي شرقاً .. الفرص والتحديات، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 24 فبراير/ شباط 2013، ص 3.

[17] إبراهيم أبو خزام، أقواس الهيمنة: دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن، ط 1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، كانون الثاني/ يناير 2005، ص 115.

[18] خديجة عرفة، محددات السياسة الصينية تجاه الإرهاب، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام الدولية، العدد (204)، ابريل 2016، ص 142.

[19] محمود حمد، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[20] خديجة عرفة، مرجع سبق ذكره، ص 140.

[21] المرجع السابق، ص 142.

[22] حسن أبو طالب، نحو عالم بدون هيمنة غربية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (202)، أكتوبر 2015، ص 57.

[23] للمزيد ينظر: عبادة محمد التامر، سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية (إيران– العراق–سورية–لبنان أنموذجاً)، ط 1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، نيسان/أبريل 2015.

[24] حسن أبو طالب، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[*] منظمة البريكس (BRICS): تأسست في العام 2009، وبعضوية كلاً من الصين وروسيا والهند والبرازيل، ثم انضمت دولة جنوب أفريقيا إلى المجموعة في العام 2010، فأصبحت تسمى بريكس بدلاً من بريك سابقاً. وهي الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم. تهدف إلى الإعلان عن تأسيس نظام عالمي ثنائي القطبية، والتنسيق في أكثر القضايا الاقتصادية العالمية الآنية، بما فيها التعاون في المجال المالي وحل المسألة الغذائية.

أما منظمة شنغهاي: تأسست في العام 2001 بعضوية ست دول هي: (الصين وروسيا وأوزباكستان وكازاخستان وقيرغيزيا وطاجيكستان)، وتوسعت عضويتها بقبول عضوية كلاً من الهند وباكستان، في قمة "أوفا" المنعقدة في روسيا من 9 – 10 تموز 2015، إذ تهدف المنظمة إلى مواجهة الإرهاب والتطرف الديني، والحد من الخلافات بين الدول الأعضاء بشأن الحدود والقضايا الإقليمية، واحتواء النزعات الانفصالية في الدول الاعضاء، ومن ثم توسعت أهدافها لتشمل التعاون في المجالات الاقتصادية والعسكرية والأمنية في الاطارين الإقليمي والعالمي.

[25] هادي زعرور، توازن الرعب: القوى العسكرية العالمية: أمريكا، روسيا، إيران، الكيان الصهيوني، حزب الله وكوريا الشمالية–أسرار عسكرية، ط 1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2000، ص 134.

[26] حسن أبو طالب، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[27] المرجع السابق، المكان نفسه.

[28] نقلاً عن: محمد مطاوع، استراتيجية الأمن القومي الأمريكي (2015): المؤشرات الكبرى الجديدة وملامح التغيير، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد (15)، تموز/يوليو 2015، ص 6.

[29] المرجع السابق، المكان نفسه.

[30] أحمد حسن الفقرة، أضواء على القرن الواحد والعشرين، ط 1، نور للدراسات والنشر والترجمة، سوريا، 2009، ص 232.

[31] حسن أبو طالب، مرجع سبق ذكره، ص 58.